الأمم المتحدة

S/PRST/2010/4

مجلس الأمن

Distr.: General
24 February 2010
Arabic
Original: English/French

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٦٢٧٧ التي عقدها مجلس الأمن في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٠ فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون ''التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان''، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

''**يؤكد** مجلس الأمن مجددا مسؤوليته الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

''**ويلاحظ** مجلس الأمن مع القلق التهديدات الخطيرة التي تحدق في بعض الحالات بالأمن الدولي في مناطق مختلفة من العالم من جراء الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتشكل هذه التهديدات العابرة للحدود الوطنية مصدر قلق متزايد.

''**ويلاحظ** مجلس الأمن كذلك مع القلق في هذا السياق تزايد الارتباط في بعض الحالات بين الاتجار بالمخدرات وتمويل الإرهاب، بوسائل منها استخدام العائدات المتأتية من زراعة وإنتاج المخدرات وسلائفها والاتجار بها على نحو غير مشروع، فضلا عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

''**ويلاحظ** مجلس الأمن أن هذه الجرائم العابرة للحدود الوطنية قد تهدد أمن البلدان المدرجة في جدول أعماله، بما في ذلك الدول التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، ويعرب عن نيته النظر، حسب الاقتضاء، في هذه التهديدات.

''**ويلاحظ** مجلس الأمن مع القلق أن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية يسهمان في تقويض سلطة الدول.

''**ويلاحظ** مجلس الأمن أنه في ظل مجتمع معولم، أصبحت جماعات وشبكات الجريمة المنظمة المتسلحة بشكل أفضل بتكنولوجيات المعلومات

240210 240210 10-25065 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

والاتصالات الجديدة أكثر تنوعا في نشاطها وترابطا في عملياتها غير المشروعة، مما من شأنه أن يؤدي في بعض الحالات إلى تفاقم الأخطار التي تهدد الأمن الدولي. وفي هذا السياق، يعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء تزايد حالات الاختطاف واحتجاز الرهائن في بعض المناطق في العالم التي تشهد أحوالا سياسية خاصة، وذلك بهدف جمع الأموال أو نيل تنازلات سياسية. ويشكل تطور الجرائم الإلكترونية مصدرا آخر من مصادر القلق البالغ.

”**ويهيب** مجلس الأمن بالدول الأعضاء زيادة التعاون الدولي والإقليمي على أساس مبدأ المسؤولية العامة والمشتركة والتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات من أجل مكافحة إنتاج المخدرات والطلب عليها والاتجار بها بشكل غير مشروع ومن أجل تحديد الاتجاهات الناشئة في مجال الاتجار بالمخدرات. ويرحب بالمبادرات المتخذة في هذا الشأن مثل مبادرة ميثاق باريس. ويشجع المجلس أيضا الدول الأعضاء على اتخاذ المزيد من الإجراءات والنظر، بناء على مقترحات ملموسة مقدمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات من خلال لجنة المخدرات التابعة للأمم المتحدة، في اتخاذ مبادرات دولية ممكنة جديدة ترمي إلى تعزيز مكافحة الاتجار غير المشروع بالسلائف الكيميائية.

”**ويشجع** مجلس الأمن تنسيق الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة، بما فيها الإجراءات التي تتخذها وكالاتها وصناديقها وبرامجها، من أجل تعزيز فعالية المساعي الدولية المناسبة.

”**ويؤكد** مجلس الأمن مجددا أهمية العمل الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة ويثني عليه.

”**ويشجع** مجلس الأمن الدول على تعزيز التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب والفساد، وعلى إجراء تحقيقات بشأن الجهات من الأشخاص والكيانات المسؤولة عن هذه الجرائم ومتابعتها أمام القضاء حسب الاقتضاء، وذلك وفقا للقانون الدولي. وبامتثال الدول للالتزامات التي تقع عليها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، يمكنها أن تسهم في تعزيز السلام والأمن الدوليين. ويشير مجلس الأمن إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة مثل الاتفاقية الوحيدة

للمخدرات لعام ١٩٦١ على النحو المعدل بموجب بروتوكول عام ١٩٧٢، واتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠ وبروتوكوليها، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣، والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بالإرهاب.

”**ويعرب** مجلس الأمن عن قلقه إزاء عدد ضحايا أعمال الإرهاب المرتكبة في مناطق مختلفة من العالم. ويؤكد المجلس من جديد كذلك أن أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب وتعمد تمويل أعمال الإرهاب والتخطيط لها والتحريض عليها أمور تتنافى ومقاصد ومبادئ الأمم المتحدة. ويهيب المجلس بالدول مواصلة إدانة جميع أعمال الإرهاب بأشد العبارات، مهما كانت دوافعها ومتى ارتكبت وأيا كان مرتكبها، وإدانة التحريض على الإرهاب.

”**ويدعو** مجلس الأمن الأمين العام إلى اعتبار هذه التهديدات عاملا يراعى في استراتيجيات منع نشوب النزاعات، وتحليل النزاعات، وتقييم البعثات المتكاملة والتخطيط لها، وإلى النظر في تضمين تقاريره، حسب الاقتضاء، تحليلا لدور هذه التهديدات في الحالات المدرجة في جدول أعماله.

”**ويرحب** مجلس الأمن بتقديم المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المزيد من جلسات الإحاطة، حسب الاقتضاء وعلى نحو أكثر انتظاما“.